الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

خطاب

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أمام مؤتمر القمة الثاني للجنوب

(مجموعة 77 + الصين)

(الدوحة ، 15 يونيو 2005)

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

أصحاب الجلالة و السمو و الفخامة،

حضرات السيدات و السادة،

أول ما أفوه به من كلام ، يسعدني أن أتوجه به إلى أخي و صديقي ، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، شاكرا له الشكر جزيله و أتمه حفاوة الاستقبال المنقطع النظير الذي خصنا به و دلائل التكريم و التقدير التي أحاطنا بها منذ أن حللنا بالدوحة . إن دولة قطر ، تحت القيادة الرشيدة للشيخ حمد ، قد دخلت ، بما يبعثنا على الإعجاب ، الحداثة مع بقائها وفية لأصالتها و لقيمها الحضارية.

و أضيف ، و هذا ليس من باب التقيد بأداء فروض البروتوكول أو الامتثال لما تمليه الأعراف الدبلوماسية ، أننا قد عهدنا من الشيخ حمد وحكومته و شعبه أريحيتهم وكرمهم الحاتمي ، في هذا البلد الطاهر طهر « روح الأوفياء » ، في أرض « الرجال الأولين حماتها يوم النداء » و « حمائم يوم السلام جوارح يوم الفداء » .

فإلى صديقي ، الذي أكن له كل الاحترام ، إلى سخي القلب و اليد ، يسرني أن أعرب عن خالص شكرنا على كل ما اتخذه من إجراءات استجمع بها الأسباب التي تجعل من لقائنا هذا ، بالتأكيد ، لقاء هاما ، على موعد مع التاريخ و مع النجاح .

أصحاب الجلالة و السمو و الفخامة،

حضرات السيدات و السادة،

قبل إحدى و أربعين سنة خلت ، أعتمد إعلان البلدان السبعة و السبعين السائرة في طريق النمو ، بجنيف Genève ، في أعقاب الدورة الأولى لندوة منظمة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية . إن هذه الوثيقة كانت إيذانا

بميلاد إطار للتضامن تنضوي فيه بلدان كان حينها السواد الأعظم منها حديث العهد بالتحرر من ربقة الاستعمار ، بلدان كان يوحدها التطلع المشترك لاستعادة كامل سيادتها على ثرواتها الوطنية ولطرق باب التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي .

إن ما يسر إنشاء ندوة الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية و بروز مجموعة الـ 77 هو إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رسميا ، عشرية الستينيات عشرية الأمم المتحدة من أجل التنمية . و تحقق ، إذاك، الإجماع حول التزام البلدان المتقدمة بتخصيص 1 ٪ من ناتجها الوطني الخام للمساعدة العمومية على التنمية .

في سنة 1961 ، بلغت تدفقات تمويل التنمية لصالح البلدان السائرة في طريق النمو 0,87 ٪ من الناتج الوطني الخام للبلدان المتقدمة، ونزلت، سنة 1966 ، إلى 0,62 ٪ و استقرت اليوم في حدود لا تتجاوز الـ 0,20 ٪ إلا قليلا.

و استكمالا للمعطيات التاريخية هذه ، دعوني أذكر بأن مجموعة الـ 77 اجتمعت، في أكتوبر 1967 ، للمرة الأولى على المستوى الوزاري بالجزائر، حيث تبنت ميثاق الجزائر الذي يمثل أرضية عملها الشاملة الأولى.

و لما حظيت برئاسة ذلكم الاجتماع ثم بتقديم ميثاق الجزائر للجمعية العامة ثم للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، أعتقد أن هناك ما يسوغ لي أن أقول إن المبادئ المؤسسة لمجموعتنا و الأهداف التي رسمتها لنفسها لا تزال اليوم، و أكثر من أي وقت مضى ، تتمتع بكامل صلاحيتها ، وهذا على الرغم مما طرأ على الساحة الدولية من تغيرات عميقة .

إن قمة الجنوب الأولى ، المنعقدة في أفريل 2000 بهافانا أعطت نفسا جديدا لمجموعة الـ 77 بتجديدها التأكيد على مبادئها و تكييف استراتيجيتنا و مناهج عملنا مع السياق الدولي الجديد . و إن لقاءنا هذا يسن سنة ينبغي اطرادها ، من حيث أنها تلبي حاجة حقيقية إلى إستخلاص الدروس من تجاربنا ، و من إخفاقاتنا ، و من نجاحاتنا ، و ذلك في كل مرحلة . ينبغي لنا لزاما أن نصقل باستمرار استراتيجيتنا و نصحح منهجيتنا بما يمكننا من أن

نجعل من مجموعتنا قوة اقتراح و طرفا فاعلا و شريكا في مجرى العولمة الزاحفة.

السيد الرئيس،

إننا بذلنا ، على الرغم من سياق دولي بالغ القساوة بالنسبة لبلداننا و من تبعات عولمة تزيد الأقوياء قوة وتزيد تعددية الأطراف و هنا على وهن ، بذلنا ، خلال السنوات الأخيرة ، جهودا معتبرة للتوصل إلى معالجة كبريات المسائل التي تكبح تنميتنا و تهدد استقرارنا .

مع ذلك ، بشر تبني إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية الكبرى التي أعقبته ، و لا سيما منها قمة مونتري Monterrey حول تمويل التنمية وقمة جوهانسبورغ Johannesburg حول التنمية المستدامة ، بتدارك للوعي بالزامية جعل العولمة نهجا إيجابيا بالنسبة للشعوب كافة .

إلا أن شركاءنا في الشمال لم يفوا ، ويا للأسف ، بجل تعهداتهم المعلنة بانتظام في المنتديات الكبرى و المطوية بانتظام كذلك في غياهب النسيان بقدر يختلف حقا باختلاف البلدان و الظروف ، لكن بإفراط ، على أية حال.

إن الأمر سواء بالنسبة للمساعدة العمومية على التنمية ، و بالنسبة لمسألة المديونية المقيمة التي لا تغيب ، ولا ننسى المسائل التي يعاد طرحها مجددا من مثل فتح الأسواق و تحسين شروط التبادل؛ و الأمر سواء بالنسبة لإعادة النظر في المزايا المقارنة الهزيلة التي نؤتاها على مواردنا البشرية و ثرواتنا الطبيعية ، و هذا باسم عولمة تزيد من تفاقم الظلم على أشكاله و تحمل في طياتها بذورا تنذر بشرخ حضاري وخيم.

و مهما كان الأمر ، يتعين علينا أن نواصل ، بما أوتينا من وسائل ، مواجهة التطلعات ، بل الانتقادات الموجهة لنا بشأن نوعية منظومات الحكم عندنا وقدرتنا على استعمال مواردنا الخاصة استعمالا أفضل .

إننا نقر و نعترف بأن الديمقراطية قد أصبحت تشكل محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية و أن شفافية التسيير تشكل ، بالنسبة لنا ، هدفا

رئيسيا ، على غاية من الأهمية . إلا أن مشاركة مجتمعاتنا في الكفاح هذا من أجل الكرامة و التنمية تبقى غير كافية و إن كنا نستشعر اليوم ، بوضوح، تطورا يبعث على التفاؤل بهذا الشأن .

ليس في مقدور أحد أن يتجاهل أو يقلل من شأن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه في إفريقيا و في آسيا وفي أمريكا اللاتينية . فيكفي الوقوف على مدى أهميتها في إفريقيا، و الرجوع إلى أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) . فضلا عن ذلك، تزودت البلدان الإفريقية بآلية للتقييم الذاتي، بمحض إرادتها ، وقد دخلت مرحلتها العملية و بدأت تؤتي أكلها ، بما يؤكد مواءمة و فعالية هذه التجربة المتفردة .

إنه لمن الواضح أنه ليس في مقدورنا أن ننقل عندنا ، على الفور ، منظومات سياسية برهنت على نجاعتها في بلدان لم تتحكم فيها إلا بعد تطورات تاريخية طال في الغالب أمدها و رافقها ما رافقها من التوترات ومن اختلال النظام الاجتماعي . و لا نريد ، من جهة أخرى ، أن نتنكر لقيمنا و شخصيتنا .

إن شعوبنا هي في الكثير من الأحيان في مقتبل العمر و على جانب من الحساسية لانتشار الجديد من السلوكات . فالقيم الديمقراطية إنما يجب تلقينها على مستوى جهاز التكوين و التربية . و إن الحركة الإصلاحية في بلداننا لتتعزز وتتدعم توخيا لإعداد رجال و نساء الغد للتفتح ، في كنف احترام قيمهم و تراثهم ، تمام التفتح على المعارف و على التكنولوجيات الجديدة و للتعريف بأنفسهم على نحو أفضل و التعرف على الآخرين على نحو أفضل كذلك .

السيد الرئيس،

إن تآكل التوافق الدولي حول التنمية المستدامة هو مبعث لانشغالنا و لا يجد له تبريرا و لا عذرا.

من ثمة ، إن الأمراض الواسعة الانتشار والفقر ، بل التهميش ما انفكت تتفاقم ويغذي كل واحد منها الآخر بينما تجد أعداد متنامية من البشر نفسها مهددة في بقائها ، دون أن نتمكن من إيجاد حلول لمشاكلهم.

شهدت المبادلات هذه، كما و كيفا ، نموا مطردا خلال السنوات الأربع الماضية ، على الصعيد التجاري و على صعيد الاستثمارات على حد سواء .

و هذا إنما هو مدعاة لارتياحنا جميعا وإن ظل التعاون هذا ، في غياب آلية خاصة للتقييم ، مبنيا على أعمال منعزلة تفتقر إلى الترابط فيما بينها وليس على أعمال ناتجة عن تطبيق سياسة مبرمجة و متماسكة .

إن العالم السائر في طريق النمو ، على الرغم مما يزخر به من المَكَسّبات و من المزايا المقارنة من حيث الإمكانيات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و من حيث قدراته البشرية الهائلة ، لم يتوصل بعد ، إن استثنينا النزر القليل من البلدان ، إلى إضفاء البعد الاستراتيجي الضروري على التعاون جنوب جنوب بما يتيح له أن يتحول إلى أحد الأقطاب الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي .

إنه بالإمكان تحقيق تقدم أكيد على هذا السبيل بفضل ما نبذله من مجهود مكثف لإعادة تشكيل قوتنا خاصة من خلال الإعلان حول الشراكة الآفروآسيوية المعتمد خلال قمة جاكارتا في أفريل المنصرم ، و من خلال أرضية التعاون بين البلدان العربية و بلدان أمريكا الجنوبية المحددة ببرازيليا من قبل رؤساء دول المنطقتين . و يشكل إنعاش الإندماج الإفريقي ، من خلال الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) كذلك عاملا يبعث على التفاؤل في هذا الاتجاه.

ما من شك أن التعاون بين بلداننا بإمكانه أن يكون أكثر نشاطا و أكثر ابتكارا و أكثر فعالية .

لقد خبرت الجزائر ذلك إذ أنها استقبلت ، بعد قمة هافانا سنة 2000 ، العديد من المستثمرين من بلدان الجنوب، خاصة الصين و الهند و من البلدان الإفريقية والعربية و الأمريكية اللاتينية.

إن قطاع الحديد و الصلب عندنا مندمج اليوم ضمن مجموعة هندية . هذا ، و تم تكليف مجموعات عربية بتطوير شبكة الهاتف النقال في بلادنا . إن هذا تقدم يسعدني أن أنوه به ، و أنا متيقن من أن هذا التوجه ذاته نحو ترقية التعاون جنوب جنوب يتبادر للعيان في العديد من بلدان الجنوب

الأخرى . و حبذا لو تتعزز مثل هذه المبادرات على أساس المعاملة بالمثل، لإضفاء كامل مدلوله على تعاون حقيقي لا يمت بأية صلة إلى المساعدة التي ينعم بها عادة الأغنياء على الفقراء .

إننا لا نعتبر التعاون جنوب جنوب بديلا عن التعاون شمال جنوب بل إنه وسيلة لتثمير أوجه التكامل بيننا على نحو أفضل، بما يترتب عنه ، بالضرورة ، مضاعفة وزننا الجماعي على الساحة الدولية وتعزيز قدرتنا التفاوضية في القضايا الاقتصادية العالمية .

السيد الرئيس،

إن تضامننا و سداد قراراتنا سيتم قريبا وضعهما على المحك خلال ما ينتظرنا من مواعيد و استحقاقات . فسواء أتعلق الأمر بالمشاكل المتصلة بأمننا و تنميتنا أم بالمشاكل الدولية ، يتعين علينا لزاما ، أكثر من أي وقت مضى ، تعزيز وحدتنا وتوضيح مواقفنا . و هذا ، إن كنا نريد مواجهة العولمة و ضمان مستقبل شعوبنا .

إننا ، بتعزيزنا للتنسيق بيننا و لقدرتنا الجماعية على العمل إننا سنسهم في توزيع أكثر عدلا و أكثر إنصافا للمسؤوليات وللإكراهات التي تقع على كاهل أعضاء المجموعة الدولية كافة .

أشكركم على كرم إصغائكم.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .